

## التوافق تنفي استحواذ الحزب الإسلامي على أسماء الوزراء الستة

نفث جبهة التوافق العراقية السبت تصريحات النائب عبد الله اسكندر عن الكتلة العربية للحوار الوطني القاضي باستحواذ الحزب الإسلامي الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي على أسماء الوزراء الستة للتوافق. وأضاف مصدر مسؤول في الجبهة طلب عدم ذكر اسمه، للوكالة المستقلة للأنباء (أصوات العراق) أن "منصب نائب رئيس الوزراء رافع العيساوي فقط من الحزب الإسلامي، أما الوزارات الخمس البقية فهي من مؤتمر أهل العراق الذي يتزعمه عدنان الدليمي ومجلس الحوار الذي يرأسه خلف العليان". وأوضح أن "هذا التقسيم تم بالاتفاق مع الدليمي والعليان". وكان النائب عبد الله اسكندر عن الجبهة العربية للحوار الوطني قال في وقت سابق من اليوم السبت لـ(أصوات العراق) إن ١٠٠ نائب يمثلون كتلا مختلفة انسحبوا من جلسة مجلس النواب اليوم احتجاجا على أسماء وزراء جبهة التوافق الستة؛ كونهم جميعا ينتمون إلى الحزب الإسلامي الذي يتزعمه نائب رئيس الجمهورية طارق الهاشمي.

# الديمقراطية بناء ومكونات . صيورة اجتماعية ثقافية تاريخية .

سعدى بدر

تلك التي ذكرناها من توجهات سياسية ، معترف بها وعلى أساسها وشروطها تتم عملية تداول السلطة بالطرق السلمية و بانتخابات نزيهة شفافة في أجواءها ومسيرها ، وهذا جانب من الديمقراطية أما الجانب الآخر من الديمقراطية بمعنى الضمانات الاجتماعية ، حقوق العمال، حقوق المرأة ، . ومسواتها وتمكينها من أداء دورها في المجتمع والدولة ، والحقوق القومية والثقافية لجميع القوميات المتعايشة في العراق ، وتجسيدها في الدستور ومؤسسات الدولة والمجتمع ومشاركة المجتمع العراقي أفراد وجماعات في الفعل السياسي ، وبصنع مستقبل العراق ، وأهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني واستقلاليتها ، ومن دون اشتراك هذه المنظمات وتفرضاتها من اتحادات اجتماعية وإنسانية ، ومهنية ونقابية لا يمكن الحديث عن مجتمع ديمقراطي .

لاشك إن بلوغ هذه الدرجة من الصيرورة الاجتماعية يتطلب الوصول إلى بلوغ صيرورة ثقافية واعية راسخة في ضمير المجتمع بكل مكوناته ، من خلال ثقافة ديمقراطية ذات قيم إنسانية واعية أخلاقية في مناهجها تشمل التربية العائلية وتربية التعليم من الروضة والابتدائية حتى مراحل التعليم المتقدمة ، تربية تعتمد قبول الآخرين ، والشعور المتبادل بين أطراف المجتمع كافة فلا أثنية ولا طائفية أو عشائرية ولا أي مفهوم مقبوت يحول دون التوصل إلى مجتمع المواطنة الصالحة السامية في الأهداف والمرامي والخصوصيات الموروثة . عندها تصبح الديمقراطية جزءا أساسيا من الهوية الثقافية التاريخية للمجتمع وتتحول إلى مادة عقلية أخلاقية تنتقل من خلال التقاليد والأعراف واستدامة الممارسة والصيانة المستمرة لواجهة أي خلل طارئ قد يشذ أو يظهر من هنا

نسبة إلى الطائفة أو العرق وإجراء انتخابات حرة نزيهة تشمل الجميع دون تمييز أو استثناء . وبقناعات مسبقة بحق المواطنة وثقة متبادلة بين المواطنين ، واعتراف باليات تطبيقها ( الديمقراطية والانتخابات ) ومشاركة جميع الاثنيات والطوائف والأقليات الأخرى مشاركة وتطبيقا .

فلا اعتراف بأسس الديمقراطية أفترته كافة الدساتير العالمية بغض النظر عن توجهاتها السياسية ، حيث اعترفت بالحريات الأساسية وإنها حقوقا مضمونة من قبل الدولة ، كالمساواة أمام القانون ، وحرية ممارسة الطقوس الدينية ، وحرية انتقال الأشخاص والأموال ، وحرية إبداء الرأي وحرية التعلم والتعليم وحرية تأسيس الأحزاب والنقابات المهنية وحرية التجمع والتظاهر وحرية تقرير المصير للشعوب حسب تطوراتها ، وحرية التحرر من الخوف ، والتحرر من العوز والحاجة ، بهذه الخصائص وتطبيقها بصورة جديّة تكون قد توصلنا إلى الصيرورة الاجتماعية ، والتي تعتبر الركيزة الأساس لديمومة الاتجاه الديمقراطي ( فلا حياة لديمقراطية بدون مجتمع ) حسب الفكر ( فوكوياما ) في كتابة ( نهاية التاريخ ) المثير للجدل . والفيلسوف الألماني ( هيغل ) يفسر التاريخ ( بالوعي للحرية ) والقصد منه استدامة النضال لإدراك الحرية وهكذا يضمن الإنسان . من خلال وعيه ومؤسساته - حقوقه المدنية وعيشه ضمن مجتمع آمن مطمئن على حياته وماله ومستقبله ليستقيم العيش ويزدهر الإبداع داخل هذا المجتمع الذي أوجده بنضاله ووعيه ورعاية مصالحه كإنسان يعيش ضمن مجتمع إنسانيا ، يتمتع بميزة ( هي اشرف النفوس جميعا ) كما يصفها الفيلسوف ( الرازي ) عند وصفه النفس الإنسانية .

كلمة ( الديمقراطية ) . رغم قدسيتها وعلو مكانتها في مجال التدوين والتناول لدى العلماء والفلاسفة والكتّاب والشعراء وسائر خلق الله المتنورين منهم خاصة ، رغم كل هذا الاهتمام والمكانة السامية بين الناس ، نجد البعض يتداولها ( كلازمة ) لحديثه الببغاوي الفج ، لغرض التقليل من شأنها ،وغمز كل ما يرتبط بها من مفاهيم الرقي والسمو والعزة . هذا النشاط المعادي للديمقراطية جاء كنتاج عرضي لجدد إعلامي يائس تتبيناه أوساط وحدت أجدداتها خارج مسيرة الحياة وحركة التاريخ ، فكان رد فعلها محاولات يائسة لعرقلة المسيرة ولو إلى حين ، باختلاف الأكاذيب وفكرة الأحداث الخرقاء والأباطيل الجوفاء ، ومن ضمنها لجاجة في غمز كلمة الديمقراطية بلا مبرر أو مناسبة . رغم كل هذا الزيف الفكري المتخلف المتداول لدى الإعلام ( مدفوع الثمن ) ، نجد (الديمقراطية) كعقيدة ماضية إلى الأمام في صيرورتها الاجتماعية والثقافية التاريخية .

الديمقراطية عقد اجتماعي بين المواطنين بنوده المتقاعد عليها عرفا ، الحرية العدالة المساواة ، ومعناها الاصطلاحي ، إن الحكومة تستمد سلطاتها الشرعية من الشعب فهو مصدر السلطات والرفيق على مؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية ، من خلال البرلمان المنتخب والمنظمات المدنية الغير مرتبطة بالسلطة ، والتي تشكل مجموعها ( البرلمان والمنظمات ) سلطة الضغط والرقابة ، من خلال إيمانها بالممارسات الديمقراطية المشروعة المعترف بها عالميا ، لغرض كبح نزاعات التسلط والغاء الآخرين ، والاستئثار بالسلطة مستغلا كونه يملك السلطة والقرار والسلاح والمال ، وتلك مجتمعة تغري السلطة . إن أرادت . التسلط منهجا وهدفا . فالعايير الديمقراطية تتطلب وجود ناس أكثرية وأقلية

يبدو أن السيدة ((نرمين المفتي)) تستأنس كثيرا بإعادة نشاط قلمها الماضي والوالي لحساب (قيادة الحزب المقبور) حيث عادت بعد أن وافت طموحاتها السابقة المنية ولكي تعيد الكرة من جديد عسى أن تجد لنفسها مرة ثانية أرضا خصبة لتنشر فيها ما يجول في خواطرها بعد أن تصحرت أرض الجبايرة والطفافة ولم تعد لها قيمة تذكر ... والتي تبدو أنها تتعامل مع الرياح دون الاهتمام بتداعياتها وآثارها النفسية لدى الآخرين .. والتي بدا واضحا في مقالها لجريدة العربية في عددها ((١١٨)) والصادر في ٢١/حزيران/٢٠٠٨ والتي تخيلت وكأنها أحدثت انقلابا في نهجها السياسي والفكري بعد أن ظلت سنينا طويلة مليكة .. (لصحافة عدي) بكل مفاهيمها والتي جسدتها كثيرا على صفحات جريدة (الجمهورية) والتي لم تتجرأ أن تؤكد فيها يوما على تركمانياتها (ولو بعمود صغير) والتي كانت مسلوية الهوية والعنوان أو حتى الإقرار بوجودها من قبل النظام وأسرته الدعائية التي كانت ((السيدة (نرمين)) تتقاضى منها المكافآت والهدايا .. ولكنها الآن تبدو قد غيرت من (رسالتها الخالدة) وبدأت تبحث عن البديل الذي ((قد) يقربها من الأضواء ثانية ولكن بأسلوب جديد بعد أن أصبحت ظاهرة المتاجرة بالمشاعر متفشية عبر صفحات الجرائد التي لا تزال ترأهن على الزمن البائد في دقات أيامنا الحاضرة. ناسية أن البضائع المستهلكة وغير الصالحة ليست جديرة بالاهتمام أو التبضع بها.. والتي تبدو من خلال التخصيص والمتابعة أنها فقدت توازنها وأصبحت بالذهول جراء الاهتمام الدولي الواضح بالقضية الكوردية بعد سقوط النظام وخروجها من إطارها الضيق لتحتل مساحات واسعة بعد أن أدرك العالم بأسره أن الكورد لهم من الاستحقاقات الوطنية والقومية تعادل مع كفة الميزان

## وإن لم تصب في القول فأبق ساكتا

مام اراس

ومنها أكثر من (٨٠) شركة تركية تتنافس لكي تجد لنفسها موقعا متميزا بين الشركات المتنافسة.. وهذا يؤكد أن مبدأ القيل والقال الذي اتسم بها مقال السيدة (نرمين) لا تغير شيئا في الانعطافة التاريخية للكورد التي بدأت كل شيء تجري بالتدرج لصالحهم وفق القانون والدستور.. وبعد أن أصبحت (هه ولير) الحبيبة عاصمة لإقليم كوردستان تتسابق عليها الدول لفتح مكاتب لفضليتها أسوة بالأقاليم المتحضرة والمتمدنة خصوصا أن الكورد يمتلك من الكفاءات والمهارات تؤهله أن يكون مصدر أشعاع لرفد الإنسانية بكل مقومات الرخاء والسعادة والتقدم... وعلى هذا الأساس كان من الأجدر بها أن تطرح رؤيتها وفق منظور عقلاني لمعرفة الأسباب التي أدت إلى حصر ((تركمانها الحقيقيين)) في زاوية مغلقة وملتهبة من الصعوبة التقرب منها أو التعامل معها لجملة أسباب لا يمكن حصرها أو الحديث عنها في هذا المقال.. والتي تعمدت السيدة (نرمين) إن توهم الشارع التركماني والرأي العام بأن الكورد يرفض التعامل معهم.. ناسية أن مبدأ المقاطعة خرج من بين أجدداتهم دون غيرهم حتى بدأت وسائل إعلامهم تتعامل مع الكورد على أنها أقلية بعد هؤلاء ((التركمان الحقيقيين)) لذلك فمن باب الحرص على العلاقة التاريخية المتينة التي تجمع شعبنا الكوردي والتركماني ونتأمل من الكتاب والأساتذة التركماني أن يكونوا منصفين في سرد الحقائق بعيدا عن لغة الطاوله والاستهانة وان يكونوا مثابرين في تجديد وتعزيز تلك العلاقات التي يحاول البعض التشكيك في متانتها الراسخة خدمة لغايات معينة التي لا يمكن الوصول إليها إلا عبر لغة التحاور والتفاعل التي ينشدها الكورد دائما وأبدا بمساعيه المشهورة خدمة لتطلعات الشعب العراقي بكل مكوناته القومية والمذهبية والدينية .

هناك، وبعد أن أدركت الأمم المتحدة أن الدور الكوردي أكبر وأقوى من الهواجس الطفولية التي بدأ البعض بممارستها ظنا أنها توقف المساعي الدولية في تنفيذ هذه المادة لتطبيق الأوضاع في هذه المدينة .. وان المناصب السيادية للكورد هي استحقاق دستوري صريح والحفاظ عليها مسؤولية وشرف لأنها انترعت ببحار من الدماء والدموع ولنا فيها الاحقية في الحفاظ عليها والتي تبدو أن السيدة ((نرمين المفتي)) تتجاهل هذه الحقيقة.. والتي راحت تشوه حقيقة التصريح للأستاذ (برهم صالح) نائب رئيس الوزراء وهذا يعود لعدم استيعابها لفقوى التصريح الذي استند في قوله أن قوة الكورد هي في القانون والدستور.. وان افتراءاتها لا أساس لها من صحة حول تجاوزات الكورد على أخوتهم التركمان الذين تتراوح بين فئة قليلة لا يتجاوز أعدادها أصابع اليد الحسوبيين على التركمان الذين لا يمثلون إلا أنفسهم وقتاة فضائية لا تستقبل اتصالات احد ألا الذي تم اختيارهم مسبقا عند بث برامجها (الساخنة) لقد وضعت السيدة (نرمين) نفسها في موقف لا يحسدوا احد عليه. لأنها اختارت لنفسها وبملاء أرائتها النفسية هذا النوع من الإساءة والتجريح والتشهير بالكورد وكوردستانهم التي تبقى عنوانا لتجمم الأفواه والأقلام التي تخشى المنادة باسمها.. ناسية أنها باتت تجربة فريدة تشد إليها الأنظار لتجربتها العمرانية ونهضتها الاقتصادية التي تفرح الصديق وتغضب العدا.. بعد أن أصبح توافد الشركات العالمية عليها مسألة طبيعية للفوز بالمشايخ الكبيرة والعملقة

لملوسة.. فراحت تبحث هنا عن تصريح.. وتحشر نفسها هناك عسى أن تجد شيئا تشفي غليلها.. وكانت من المفترض لها أن تكون جدية وموضوعية في اختياراتها وتحديد ما تصبو إليه بعناية فيما يخص الملف الكوردي التركماني ليكون جديرا بالاهتمام لدى المعنيين بها.. ناسية مع سبق الإصرار أن الأحزاب التركمانية الحليفة للكورد ترى في تحالفها ضمانا أكيدة لديمومة والفكري المستقل بعيدا عن الوصايا وفرض الإرادات التي تخيلها وفق منظورها الخاص الذي تبنت فكرة الأحزاب ((الكارتونية)) بحقهم.. والتي تتنافس مع ايسط مقومات الخلق السياسي الرفيع فضلا عن انتهاكاتها حق المواطنة الكوردية النبيلة عندما ألصقت وباءها الموروث من سلاطينها المرضي وغيرت مهنة ((التترك)) من محترفيها إلى الكورد ناسية أن هذا الوباء قد انتشر وفق منظور قومي شوفيني متعصب وتوارث النظام الفاسد المقبور حيث استخدمها للنيل من الهوية الكوردية التركمانية التي رفضت عصر السلاطين والطفافة.. لذا فان هذا النوع من الخطابات غير الموزونة لا بد لها أن تنحني في النهاية للإرادة الحرة المستقلة التي يشيدها الكوردي منذ عشرات السنين والتي يتمثل في أن كوردستانية كركوك لا تقررها النغمات واليشماغ المتدلي على الكتوف وإنما تقررها الدماء الزكية الطاهرة التي سالت من اجلها ومن خلال قوة الدستور والقانون الذي يتمسك بها الكورد وهي المادة (١٤٠) من الدستور العراقي الدائم التي لا توقفها العواصف التي تهب من هنا او

للشعوب والأمم المتحضرة.. ولهذا لم نستغرب من تلك المهاترات التي صاغها قلمها دون أدراك، ولا نعاتبها لأنها لا تجني من وراءها شيئا ولا تترك لدى الشارع التركماني ما تصبو إليه بسبب أن الأخوة التركمان مدركون تماما أنها تعبر عن هواجسها ومخاوفها الشخصية من أن تتعظم التجربة الكوردية لتأخذ مديات ابعده.. لم تخيلها هي ولا أمثالها.. لان خارطة الطريق تحكي قصصا غير القصص التي يتداولها الأجورون لدوائر معينة... ولكي تكون مطمئنة فان السياسة ((فن الممكن)) ويعصف بها غالبا عنصر المفاجئات.. وما حدث في إقليم (كوسوفو) وليس مستبعدا أن تحدث في غيرها من الأماكن في العالم... ولهذا ومع كل الأسف فهي نسيبت أن المقولة التركمانية الماثورة التي تقول ((كيدانه ماضي ديلار)) وتناسلت في الوقت نفسه أن الاختلاف في الرأي والمفهوم غالبا ما يتحول إلى صراع مسلح، وهذا لا يمارسه الكورد لوحده كي يكون عارا يلاحقه، والذي استخدمته للطعن بهم.. وعلى سبيل المثال فان القضية الفلسطينية التي تاجرت بها هي عبر صحف عراقية عديدة لا تزال لحد هذه الساعة الصراعات موجودة بين فصائلها ولكن فان تلك الصراعات لا تلغي جوهر القضية.. وكما الحال في الصومال.. واليمن.. وارتيريا... وان الرقم الذي حددته ما هو إلا امتداد لقوافل شهدائنا من اجل الحرية والكرامة... لذا فهي خلطت الأوراق ظنا بها أنها تحدث شرخا في العلاقة الكوردية التركمانية من خلال طروحاتها الهزيلة التي تفتقر إلى أدلة وبراهين